



تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٥

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٦

تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653

ISSN (E) :2960-253X /

رقم الايداع الوطني / 2019/ 2375

## **التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني وتأثيره في النظام الاقتصادي العالمي:**

**دراسة في ضوء فخ ثيوسيديديس**

**U.S.-China Economic Competitions and its Impact on the Global  
Economic order: A Study in Light of Thucydides Trap**

م.م زياد عبدالرحمن علي

Assist lecturer Ziad Abdulrahman Ali

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

University of Mosul / College of Political Science

[Zayd.abdulrahman@uomosul.edu.iq](mailto:Zayd.abdulrahman@uomosul.edu.iq)

**IRAQI**

Academic Scientific Journals

<https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229>

## الملخص:

أدى صعود الصين كقوة عالمية إلى زيادة المنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، مما أثار المخاوف من احتمال حدوث صراع مباشر حيث يشير إطار فخ ثيوسيديديس إلى أن مثل هذه التفاعلات غالبًا ما تؤدي إلى توترات بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة القائمة تهدف هذه الدراسة إلى تحليل احتمالات الصراع بين الصين والولايات المتحدة من خلال تقييم الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية للتنافس مع استكشاف سيناريوهات التعاون والاستقرار الاستراتيجي اعتمد البحث على منهج نوعي يجمع بين مراجعة الأدبيات وتحليل الوثائق السياسية ودراسة الحالات الرئيسية للأحداث المتعلقة بالتجارة والتكنولوجيا والأمن في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٥ وتشير النتائج إلى أن التوترات قائمة لكنها لا تجعل الصراع العسكري المباشر حتميًا وتظهر عدة سيناريوهات محتملة منها المنافسة المدارة والتوازن متعدد الأقطاب والتعاون الاستراتيجي في بعض القطاعات، مع دور حاسم للعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية المتبادلة في الحد من مخاطر التصعيد ويمكن لصناع القرار تقليل مخاطر التصعيد من خلال إعطاء الأولوية للحوار الاستراتيجي وتعزيز الفهم الاقتصادي المتبادل وتطبيق إجراءات بناء الثقة مما يؤكد أهمية إدارة التنافس بين الصين والولايات المتحدة بشكل استباقي للحفاظ على الاستقرار العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** فخ ثيوسيديديس، العلاقات الصينية - الأمريكية، التنافس الاستراتيجي، التعددية القطبية الترابط الاقتصادي.

## Abstract

The rise of China as a global power has intensified strategic competition with the United States, raising concerns over the possibility of direct conflict, as the "Thucydides Trap" framework suggests that such dynamics often lead to tensions between a rising power and the established hegemon. This study aims to analyse the potential for conflict between China and the United States by assessing the economic, technological, and military dimensions of their competition, while exploring scenarios for cooperation and strategic stability. The research employs a qualitative approach, combining a literature review, analysis of policy documents, and case studies of key events in trade, technology, and security from 2018 to 2025. The findings indicate that while tensions are significant, direct military confrontation is not inevitable, and several scenarios may emerge, including managed competition, multipolar balance, and strategic cooperation in selected sectors, with economic and technological interdependence playing a crucial role in mitigating escalation risks. Policymakers can reduce the risk of escalation by prioritising strategic dialogue, enhancing mutual economic understanding, and implementing confidence-building measures, underscoring the importance of proactively managing Sino-American competition to maintain global stability.

**Keywords:** Thucydides Trap, China–United States relations, strategic competition, multipolarity, economic interdependence.

### المقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة تجلت في حالة التنافس الجيوستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية متجاوزة الاطر التجارية والاقتصادية لتشمل صراعا على النفوذ والقيادة العالمية، من خلال صعود قوى جديدة تمتلك مقومات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية هائلة في مقابل قوة مهيمنة تسعى للحفاظ على موقعها المتقدم في هرم القيادة العالمية، فمنذ صعود الصين كقوة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية كبرى أخذ ميزان القوة التقليدي الذي حكمت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة في الاهتزاز لتعود مفاهيم الهيمنة والردع وتوازن القوى إلى صدارة النقاش الأكاديمي والسياسي.

هذا التنافس بين قوة صاعدة وأخرى مهيمنة أعاد إلى الأذهان مفهوم فخ ثيوسيديديس والذي يفترض أن الصراع بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة يكاد يكون أمراً محتوماً حين تشعر القوة المهيمنة بتهديد لمكانتها الاستراتيجية ووفقاً لهذه المقاربة تمثل العلاقات الأمريكية - الصينية تجسيدا معاصراً للجدلية التاريخية بين الخوف من الصعود وسعي الهيمنة للبقاء بما يحمله ذلك من احتمالات لتغيير قواعد اللعبة في النظام الاقتصادي العالمي.

إن دراسة احتمالات الصراع بين الولايات المتحدة والصين لا تتبع فقط من قراءة نظرية بل من متابعة عملية للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في منطقة آسيا - الباسيفيك وصولاً إلى انعكاساتها العالمية على النظام الدولي متعدد الأقطاب قيد التشكل ومن هنا تتضح أهمية الوقوف عند هذا الفخ والبحث في فرص تفاديه أو الوقوع في شركه بما يحمله ذلك من تداعيات على الاستقرار والسلم الدوليين. من هنا أصبح النظام الاقتصادي العالمي ساحة لإعادة توزيع مراكز القوة والتأثير والتأثر حيث لم يعد التفوق الأمريكي مطلقاً كما كان في عقد التسعينيات ولم تصل الصين بعد إلى مستوى الهيمنة الكاملة وهنا تكمن أهمية الدراسة في تحليل هذا التوازن الهش بين القوتين واستشراف مآلاته المحتملة في ضوء التجارب التاريخية التي تؤكد أن الانتقال في موازين القوى العالمية كان غالباً مصحوباً باضطرابات وصراعات.

### أهمية البحث :

يمكن القول أن أهمية البحث تتبع من كونه يتناول واحدة من اهم الاشكاليات وأكثرها حضورا في العالم ، بحيث يمثل حالة الصراع أو التعاون بين الدولتين باعتبارها محددًا رئيسيًا لمستقبل النظام الاقتصادي الدولي فضلا عن ذلك يسهم دراسة فخ ثيوسيديديز في فهم ديناميكيات الصراع بين القوتين وتقدم قراءة

نظرية تهمة صانع القرار فضلا عن تقديمه مقارنة بين المسارات التاريخية الكبرى للفخ والواقع الحالي الذي يشهد إعادة تشكيل التوازنات الدولية اقتصاديا وسياسيا.

### إشكالية البحث :

بالرغم من ان التفاعل الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يعد عاملا مهما في تعزيز النمو العالمي وتكامل الاسواق الدولية إلا ان تصاعد هذا التنافس بين القوتين الاقتصاديتين بات يثير مخاوف من تحول هذا التنافس إلى صراع استراتيجي شامل ، الامر الذي يطرح تساؤلات حول ما إذا كان الاقتصاد العالمي يتجه نحو فخ ثيوسيديديس في شكله الاقتصادي ، إذ يؤدي صعود قوة اقتصادية جديدة إلى تهديد مكانة القوة المهيمنة مما يندرج إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي على اسس من عدم الاستقرار وحالة عدم اليقين ومنها يمكن صياغة الاسئلة الفرعية :

- ١) ما هي الجذور النظرية والتاريخية لمفهوم فخ ثيوسيديديس؟
- ٢) كيف انعكس صعود الصين على موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي؟
- ٣) ما هي أبرز مظاهر التنافس الأمريكي - الصيني في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية؟
- ٤) إلى أي مدى يمكن القول إن العلاقات بين البلدين تنتج نحو صراع مفتوح أم إدارة تنافسية سلمية؟
- ٥) ما هي العوامل الدولية والإقليمية التي قد تسهم في تجنب أو تعزيز احتمالات الوقوع في فخ ثيوسيديديس؟

### فرضية البحث :

تنطلق الفرضية الرئيسية للبحث من أن احتمالية وقوع صراع بين الولايات المتحدة والصين ليست حتمية وإنما تتوقف على طبيعة إدارة الطرفين للتنافس القائم بينهما وعلى قدرة النظام الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف على استيعاب التحولات الجارية وبذلك فإن فخ ثيوسيديديس ليس قدراً لا مفر منه بل احتمال مشروط بعوامل متعددة تتعلق بالتوازنات الاقتصادية القدرات العسكرية والدبلوماسية الاستراتيجية.

### حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يركز البحث على دراسة ظاهرة فخ ثيوسيديديس وتطبيقها على حالة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية وتأثيراتها على النظام الاقتصادي الدولي.  
الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الممتدة من مطلع القرن الحادي والعشرين حتى الوقت الراهن باعتبارها المرحلة الأبرز في بروز الصين كقوة صاعدة وتنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية.  
الحدود المكانية: يركز البحث على التفاعلات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين مع الإشارة إلى انعكاسات ذلك اقليمياً ودولياً.

## منهجية البحث :

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالمنهج المقارن البنيوي إذ تم تحليل التفاعلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية في ضوء نظرية انتقال القوة ونموذج الفخ التاريخي، مع مقارنة بين الحالة الراهنة (الولايات المتحدة-الصين) وحالات تاريخية مشابهة كالعلاقة بين بريطانيا وألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة يتيح هذا الدمج المنهجي الربط بين الأسباب البنيوية طويلة المدى (تغير موازين القوة) والسلوكيات السياسية قصيرة المدى الأزمات التجارية والتحالفات الأمنية.

## المبحث الأول:

### الإطار النظري والمفاهيمي لفخ ثيوسيديديس

بداية يمكن القول أن إحدى أبرز الإشكاليات المنهجية هي غياب مقاييس متفق عليها لتحديد مفهوم القوة الوطنية أو ميزان القوى ، فبينما تُستخدم هذه المصطلحات بكثرة في التاريخ والعلوم السياسية والسياسات العامة ، لا يوجد اتفاق حول كيفية قياسها ، فمن ناحية يُعد الناتج المحلي الإجمالي GDP مؤشراً أساسياً للقوة الاقتصادية لكنه في نفس الوقت لا يكفي وحده إذ يتطلب الأمر دمج عناصر إضافية مثل القدرات العلمية والتكنولوجية والمؤسسية وفعالية الحكومات في تحويل هذه القدرات إلى فعل إضافة إلى العوامل الثقافية والشرعية السياسية، والأيدولوجيا، والدبلوماسية وإلى جانب هذه المؤشرات الموضوعية يلعب الإدراك الذاتي دوراً مهماً ، فكما أوضح ثيوسيديديس لم يكن صعود أثينا وحده هو السبب بل الخوف الذي زرعه ذلك الصعود في إسبرطة هو ما أدى إلى الحرب.

### المطلب الأول: التطور التاريخي لفخ ثيوسيديديس من الحرب البيلوبونيسية إلى الحرب الباردة

#### أولاً: الأسس النظرية لفخ ثيوسيديديس

قبل نحو أربعة وعشرين قرناً من الان قدّم المؤرخ اليوناني ثيوسيديديس في كتابه تاريخ الحرب البيلوبونيسية تفسيراً منهجياً للصراع بين أثينا و إسبرطة ذلك الصراع الذي شكّل نقطة فارقة في التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري لليونان القديمة وقد جادل ثيوسيديديس بأن السبب الجوهرى لهذه الحرب لم يكن مجرد خلافات عارضة أو صراعات إقليمية بل ناشئ من صعود قوة جديدة ( أثينا ) وما أثارته من مخاوف لدى القوة المهيمنة (إسبرطة) فقد أدى النمو السريع للقدرات العسكرية والاقتصادية والثقافية لأثينا إلى شعور الإسبرطيين بالتهديد وهو ما أسس لتوترات هيكلية تضافرت مع تصورات واستراتيجيات

القادة في كلا الطرفين حتى تحوّل الصراع إلى حرب دامت ثلاثة عقود وأسفرت عن دمار واسع وتغييرات جوهرية في ميزان القوى الإقليمي.

يؤكد ثيوسيديديس أن هذه الظاهرة ليست مجرد حادثة عابرة بل تمثل نمطاً هيكلياً للتوتر ينشأ عندما تتحدى قوة صاعدة قوة مهيمنة ويمكن تحديد عاملين رئيسيين يساهمان في هذا التوتر (Thucydides، 1972، 40-35):

أولاً : طموح القوة الصاعدة ورغبتها في توسيع مكانتها الاستراتيجية والحصول على صوت أكبر في النظام متعدد الأطراف.

ثانياً : خوف القوة المهيمنة وإصرارها على الدفاع عن الوضع الراهن ومنع أي تهديد قد يقلل من نفوذها أو يززع موقعها القيادي ومن خلال هذا التفاعل بين صعود قوة جديدة وقلق القوة القائمة برزت فكرة التوتر النبوي التي أصبح يُشار إليها لاحقاً باسم فح ثيوسيديديس.

من هنا أعاد الباحث الأمريكي غراهام أليسون إحياء هذا المفهوم في العصر الحديث وطبقها على العلاقة بين الولايات المتحدة والصين حيث اعتبر أن الصراع بين قوة مهيمنة وأخرى صاعدة يكاد يكون حتمياً إذا شعرت القوة الأولى بتهديد لمكانتها الاستراتيجية ويظهر هذا الإطار أن التوازن في القوة ليس مجرد مسألة كمية بل يرتبط بتصورات القادة واستراتيجياتهم وقراراتهم وهو ما يجعل من فهم النزاعات الكبرى أمراً معقداً ومتعدد الأبعاد ويبرز فح ثيوسيديديس اليوم كأداة تحليلية لفهم احتمالات الصراع بين القوى الكبرى مع التركيز على البنية التاريخية والاستراتيجية والنفسية للعلاقات الدولية (Allison، 2017، 60-52).

**ثانياً: التطبيقات التاريخية لفح ثيوسيديديس: من الحرب البيلوبونيسية إلى الحروب الأوروبية الحديثة**

يُعدّ فح ثيوسيديديس أحد أكثر المفاهيم عمقاً في تفسير ديناميات الصراع بين القوى الكبرى عبر التاريخ إذ يُعبّر عن الحالة التي تؤدي فيها التحولات في موازين القوى بين الدول إلى صدامٍ عسكري عندما تُقابل القوة الصاعدة بالرغبة والخوف من القوة المهيمنة القائمة وقد صاغ المؤرخ الإغريقي ثيوسيديديس هذا المفهوم في القرن الخامس قبل الميلاد عندما وثّق الأسباب النبوية والنفسية التي قادت إلى اندلاع الحرب البيلوبونيسية بين أثينا وإسبرطة والتي غيرت ملامح العالم اليوناني القديم.

#### ١: الحرب البيلوبونيسية كنموذج تأسيسي للفح

تُعدّ الحرب البيلوبونيسية المثال التاريخي الأوضح والأكثر شهرة لتجسيد مفهوم فح ثيوسيديديس إذ شهد القرن الخامس قبل الميلاد صعود أثينا كقوة بحرية وتجارية كبرى بعد انتصارها على الفرس خلال عقود قليلة استطاعت أثينا أن تبني إمبراطورية واسعة تمتد عبر بحر إيجه مستندة إلى قوتها الاقتصادية وأساطيلها البحرية ومكانتها الثقافية التي جعلت منها مركزاً للحضارة والفكر والفنون ومع تزايد ثروتها

ونفوذها تبنت أئينا سياسة توسعية طموحة جعلت منها محورًا اقتصاديًا وسياسيًا لا يمكن تجاوزه في النظام الإغريقي (1972 Thucydides، 85).

في المقابل كانت إسبرطة القوة البرية التقليدية التي حافظت على تفوقها العسكري لعقود طويلة وقد رأت في توسع ائينا تهديدًا مباشرًا لتوازن القوى الذي حكم النظام الهيليني ، هذا الإدراك بالخطر لا القوة بحد ذاتها كان الشرارة الأولى التي أيقظت روح التنافس والريبة بين القوتين على نحوٍ يُجسد العبارة الخالدة لثوسيديديس ما جعل الحرب حتمية هو نمو قوة أئينا والخوف الذي ولدته في إسبرطة ومنها يمكن الإشارة إلى أن الحرب لم تكن نتيجة حادث عرضي بل كانت ثمرة تفاعلاتٍ نفسية وسياسية متراكمة تعود جذورها إلى تصورات القادة وتقديراتهم المتبادلة للنوايا فكل طرفٍ ظنَّ أنه يتحرك دفاعًا عن أمنه بينما كان في الواقع يُغذي حالة الخوف لدى الآخر هذا التفاعل السلبي جعل التوتر البنيوي يتحوّل تدريجيًا إلى حربٍ شاملة امتدت لقرابة ثلاثة عقود وانتهت بانهييار أئينا وفقدانها مكانتها القيادية (2017 Allison، 60) .

لقد قدّم ثوسيديديس درسًا عميقًا مفاده أن سوء فهم النوايا بين الدول هو عاملٌ جوهري في إشعال الصراعات الكبرى وأن قرارات الحرب ليست حتمية بل ناتجة عن خوفٍ مُتبادلٍ وسوء تقديرٍ سياسي ومن هنا أصبحت الحرب الديبلوبونيسية ليست مجرد واقعة عسكرية بل مختبرًا مبكرًا لتحليل العلاقة بين الصعود والخوف بين القوة وإدراك التهديد.

مما تقدم يمكن الإشارة إلى أن دروس هذه الحرب تتجاوز الزمان والمكان إذ تشير عدة دراسات إلى كيف يمكن لسياسات الردع والتحالفات أن تتحوّل إلى أدواتٍ للتصعيد بدلًا من الاستقرار فعندما اندلع النزاع بين كورفو وكورنث تدخلت إسبرطة دفاعًا عن حلفائها وردّت أئينا بدعم كورفو لتتحول أزمة محلية محدودة إلى حرب كبرى عمّت العالم الإغريقي بأسره كانت تلك اللحظة المفصلية مثالًا واضحًا على ما يُعرف ما يمكن تسميته اليوم بتأثير التحالفات المترابطة حيث تصبح الالتزامات الدفاعية وسيلةً لتوسيع رقعة النزاع بدلًا من احتوائه.

## ٢: إعادة إنتاج الفخ في أوروبا الحديثة

مع تطور الفكر السياسي الأوروبي في القرون اللاحقة استُعيد مفهوم فخّ ثوسيديديس لتفسير التحولات الكبرى في موازين القوى داخل أوروبا فخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بدأت ملامح الفخ تظهر من جديد ولكن في سياق مختلف حيث أصبحت المنافسة بين الدول ذات طابع صناعي واستعماري بدلًا من الطابع العسكري المباشر.

إذ يمكن الإشارة إلى أن بدايات القرن التاسع عشر شهد صعود بروسيا ثم ألمانيا الموحدة بقيادة بسمارك التي استطاعت خلال فترة وجيزة أن تتحول من دولة إقليمية إلى قوة صناعية وعسكرية قادرة على منافسة بريطانيا وفرنسا هذا التحول المفاجئ أعاد إلى الأذهان ديناميكية أئينا الصاعدة وإسبرطة الحذرة ، إذ رأى

البريطانيون في النهضة الألمانية تهديدًا لمكانتهم البحرية والاقتصادية العالمية ، لذا يمكن القول إن هذه المرحلة مثلت أحد أبرز النماذج التاريخية الحديثة لفخ ثيوسيديديس حيث تحولت المخاوف المتبادلة إلى سباق تسلح متسارع غذته التحالفات المتشابكة لينفجر في نهاية المطاف بالحرب العالمية الأولى عام ١٩٤٥ (Kennedy, 1987, 15-18).

في هذه الحرب يمكن ملاحظة جميع عناصر وشروط الفخ متمثلة بقوة صاعدة تسعى لتوسيع نفوذها ممثلة بألمانيا وقوة مهيمنة تشعر بوجود تهديد وجودي تمثلها بريطانيا العظمى ونظام تحالفات متشابك ومعقد إلى حد بعيد وهو ما جعل أي نزاع محلي يتحول إلى صراع عالمي شامل هنا يمكن القول أن التاريخ لا يكرر نفسه تماما لكنه يعيد انتاج أنماط من السلوك الانساني في ظروف مختلفة. من جهة أخرى يمكن الإشارة إلى أن فخ الصعود والخوف ليس الوحيد الذي يواجه الدول في الصراعات الدولية بل هناك مصادم موازية يمكن أن تعقد صنع القرار بشكل كبير على سبيل المثال قد تقيد التحالفات قرارات الدولة وتجعلها رهينة التزامات دفاعية تجاه حلفائها حتى لو لم تكن تلك الالتزامات تصب في مصلحتها المباشرة ، فضلا عن أن الطموحات الشخصية للقادة وسوء تقديرهم للمواقف غالبًا ما يطغيان على الحسابات العقلانية ما يؤدي إلى قرارات تصعد النزاعات بدلًا من احتوائها من هذا المنظور يمكن القول أن فهم هذه المصادم المزدوجة ضروري لتفسير كيفية تحول التوترات البنوية إلى صراعات واسعة النطاق.

### ٣: الفخ في توازنات القرن العشرين

مع انتهاء الحربين العالميتين وظهر نظام دولي جديد بعد عام ١٩٤٥، عادت ديناميكيات الفخ للظهور ولكن في شكل أكثر تعقيدًا وأكثر التزامًا فقد مثل الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق خلال مدة الحرب الباردة مرحلة جديدة من التطبيق غير المباشر للفخ لم يكن الصدام عسكريًا مباشرًا كما في العصور القديمة بل اتخذ شكلًا استراتيجيًا أيديولوجيًا واقتصاديًا وذلك من خلال سباق التسلح النووي والمنافسة على مناطق النفوذ، وحروب الوكالة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تجسدت كل ملامح التوتر بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة (هلال ٢٠١٨، ١٢٢-١٢٣).

غير أن هذه المرحلة قدّمت سابقة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية إذ تمكن الطرفان من احتواء الفخ دون السقوط فيه بفضل ما يُعرف بتوازن الرعب النووي الذي جعل كلفة الحرب أكبر من أي مكسب محتمل

لقد مثل هذا التوازن شكلًا متقدمًا من الإدارة العقلانية للفخ حيث أدركت القوى الكبرى أن التنافس لا يعني بالضرورة المواجهة المباشرة وأن الردع يمكن أن يكون وسيلة لضبط الخوف لا لتأجيجه وهكذا تحول فخ

ثيوسيديديس في منتصف القرن العشرين من أداة تفسير للحرب إلى إطار لتحليل السلوك الوقائي والردعي الذي تتبناه القوى الكبرى للحفاظ على الاستقرار النسبي داخل النظام الدولي (هلال ٢٠١٨، ١٢٢).

#### ٤: دلالات نظرية وتاريخية

يُظهر التسلسل التاريخي لفخ ثيوسيديديس أنه ليس قانوناً للحرب بقدر ما هو آلية تكرارية لفهم السلوك الإنساني في مواجهة تحولات القوة ففي كل مرحلة من أثنائها إلى إسبرطة ومن ألمانيا إلى بريطانيا وإلى الظروف التي رافقت الحرب الباردة تتكرر المعضلة ذاتها فصعود طرفٍ جديد يُفسَّر كتهديد ورد فعلٍ دفاعي يتحول إلى تصعيد ثم إلى مواجهة مباشرة أو سباقٍ طويلٍ على النفوذ (ثيوسيديديس ٢٠١٠، ٤٥). إن دراسة هذه النماذج التاريخية تكشف أن الخطر الأكبر لا يكمن في التحول المادي للقوة بل في التحول الإدراكي والسيكولوجي الذي يرافقه أي في الطريقة التي تُدرك بها الدول نوايا بعضها البعض وحين يختل التوازن بين الإدراك والواقع تصبح الحرب احتمالاً واقعياً لا مفر منه.

ولهذا السبب ما زالت دروس ثيوسيديديس صالحة للتطبيق في كل زمان فهي لا تفسّر فقط كيف تبدأ الحروب بل تكشف أيضاً كيف تُصنع الأخطاء التي تُقربها وهي تُبرز أهمية الحوار والردع المتبادل وإدارة الخوف كوسائل لتفادي إعادة إنتاجها فالتاريخ في نهاية المطاف لا يعيد نفسه حرفياً لكنه يكرر أنماط العجز الإنساني عن استيعاب الدروس التي قدمها بنفسه منذ آلاف السنين.

#### المطلب الثاني: الجدل الأكاديمي والدلالات النظرية لفخ ثيوسيديديس في العلاقات الدولية المعاصرة

يمثل فخ ثيوسيديديس إحدى أبرز الفرضيات الجدلية في حقل العلاقات الدولية إذ تجاوز كونه طرحاً تاريخياً لتفسير الحرب البيلوبونيسية ليصبح إطاراً تحليلياً مهماً لفهم جدلية القوة والتنافس بين الدول الكبرى وتزداد أهمية هذا المفهوم اليوم في سياق التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين حيث تتجلى ملامحه من خلال صعود قوة صاعدة وشعور قوة مهيمنة بتهديد مكانتها العالمية.

#### أولاً: الجدل الأكاديمي حول صلاحية الفرضية في النظام الدولي المعاصر

أثار فخ ثيوسيديديس نقاشاً واسعاً بين الباحثين بين مؤيد ومعارض لصلاحيته في تفسير العلاقات الدولية الحديثة (بوبكر ٢٠٢٣، ٦٣-٦٥):

من جهة يرى مؤيدوا الفرضية أنه ما تزال صالحة لتوضيح أنماط الصراع بين القوى الكبرى إذ تعيد التجارب التاريخية نفسها بنظم وسياقات مختلفة ويستند هذا الاتجاه إلى دراسة غراهام أليسون نفسه التي وثق ست عشرة حالة لصعود قوى جديدة في مواجهة قوى مهيمنة انتهت اثنتا عشرة منها باندلاع حروب مباشرة. ومن هذا المنطلق يعتبر التنافس الأمريكي - الصيني تجسيداً معاصراً للفخ إذ تنتظر الولايات

المتحدة الأمريكية إلى الصعود الصيني المتسارع باعتباره تهديدًا لمكانتها العالمية تمامًا كما فعلت إسبرطة تجاه أثينا في العصور الكلاسيكية.

في المقابل يرى اخرون يرون أن فرضية فخ ثيوسيديديس لم تعد صالحة في ظل النظام الدولي المعاصر الذي يتميز بتشابك اقتصادي وتكنولوجي وتحالفات معقدة تقلل من احتمالية اندلاع مواجهة مباشرة كما يشير بعض الباحثين إلى أن استخدام الفرضية أحيانًا قد يُبَرِّر سياسات عدوانية مما يزيد التوتر بدلًا من الحد منه حيث يوضح المفكر الأمريكي ريتشارد هنانيا أن الإيمان بحتمية المواجهة قد يدفع صانعي القرار إلى تبني استراتيجيات أكثر تصعيديًا (2021 Hanania).

### ثانيًا: البعد النظري والتاريخي للفرضية

دراسة الأسس النظرية لفخ ثيوسيديديس وتطبيقاته التاريخية توضح أن جوهر الفرضية لا يقوم على حتمية الحرب بل على تفسير آليات الصراع البنيوي بين القوى الكبرى وذلك على مستويين (أبو حوش ٢٠٢٤، ٤٠-٤٨).

على المستوى النظري تؤكد الفرضية أن صعود قوة جديدة أمام قوة قائمة يخلق حالة من القلق المتبادل وفقدان الثقة إذ تخشى القوة المهيمنة على نفوذها بينما تسعى القوة الصاعدة لتوسيع مجال تأثيرها هذا الخوف المتبادل يشكّل البعد النفسي للفخ وقد يتحول إلى سلوك تصادمي حتى في غياب نوايا عدوانية فعلية.

على المستوى التاريخي تشير التجارب إلى أن الحروب الكبرى لم تكن نتيجة التحولات المادية للقوة فقط بل نتيجة غياب أدوات فعّالة للتفاهم والتواصل فقد أظهرت العلاقات الدولية أن سوء تقدير النوايا وإدارة الأزمات يؤديان إلى تصعيد غير محسوب قد يجر العالم إلى نزاعات واسعة كما أن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية أصبحت محركات رئيسة في رسم ملامح التوازن الدولي إذ يمكن أن تكون أدوات للردع وتعزيز الاعتماد المتبادل مما يقلّل فرص المواجهة.

### ثالثًا: الدلالات المفاهيمية في السياق الأمريكي-الصيني

تكشف الدلالات التاريخية أن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية باتت تشكل محركات رئيسة في رسم ملامح التوازن الدولي إذ يمكن لهذه العوامل أن تؤدي دورًا مزدوجًا فهي من جهة قد تزيد من حدة التنافس، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون أداة للردع ولتعزيز الاعتماد المتبادل الذي يقلّل من فرص المواجهة. ومن هذا المنطلق يُعدّ فهم الترابط بين هذه العناصر شرطًا أساسيًا لتقدير مآلات التفاعلات بين القوى الكبرى.

وتُظهر قراءة مسار الحروب الكبرى منذ العصور الكلاسيكية وحتى القرن العشرين أن التوتر الناتج عن تغيير مراكز القوة لا يؤدي بالضرورة إلى الحرب بل يعتمد على (اليسون 2018، 88-81):

١. مدى قدرة الأطراف على التكيف مع الواقع الجديد.
  ٢. توظيف القنوات الدبلوماسية
  ٣. وبناء شراكات وتحالفات تخفف من احتمالات التصعيد.
- وفي سياق التنافس الأمريكي- الصيني توضح هذه الدلالات أن إدارة العلاقات بين القوتين تتطلب مقاربة استراتيجية متكاملة تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية معاً، وتستند إلى إدراك متبادل لمصالح الطرفين وحدود نفوذهما كما أن الاستفادة من التجارب التاريخية السابقة تمثل عنصراً حاسماً لتفادي الأخطاء التي أدت في الماضي إلى اندلاع حروب مدمرة بين القوى الصاعدة والمهيمنة.
- إن تحليل التنافس الأمريكي- الصيني يبيّن أن فهم فخّ ثيوسيديديس يتجاوز البعد العسكري ليمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية فالتشابك الاقتصادي بين القوتين يشكّل عامل ردع مزدوج إذ تجعل تكلفة المواجهة مرتفعة للغاية ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن إدارة التنافس تتطلب مقاربة استراتيجية متكاملة توازن بين المنافسة والتعاون وتستند إلى إدراك متبادل للمصالح والحدود الاستراتيجية لكل طرف كما يمثل استيعاب دروس التاريخ ضرورة لتجنب أخطاء الماضي التي حوّلت التوترات إلى حروب مدمرة.

#### رابعاً: الدلالات النظرية والاستنتاجات التحليلية

تؤكد الدلالات النظرية أن الخطر الحقيقي لا يكمن في التحولات المادية للقوة بل في التحولات الإدراكية المصاحبة لها حيث يزداد احتمال الانزلاق نحو الصراع عندما تُفسّر الدول سلوك بعضها على نحو تهديدي من هذا المنظور تُعد إدارة الخوف وبناء الثقة أدوات جوهرية للحفاظ على الاستقرار الدولي وتقدم دراسة فخّ ثيوسيديديس في سياق العلاقات الأمريكية - الصينية نموذجاً تحليلياً لفهم طبيعة النظام الدولي المعاصر القائم على التنافس لا على الصدام إذ يمكن تحويل الفرضية من فخ للحرب إلى إطار لإدارة التنافس بما يعزز فرص بناء نظام عالمي أكثر توازناً واستقراراً قائماً على التفاهم الاستراتيجي بدلاً من منطق الصراع الصفري.

#### المبحث الثاني

#### احتمالات الصراع بين الولايات المتحدة والصين

#### المطلب الأول : مظاهر التنافس الأمريكي - الصيني في النظام الاقتصادي الدولي

شهد النظام الاقتصادي الدولي في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة تعكس انتقال مركز الثقل الاقتصادي والسياسي من الغرب إلى الشرق نتيجة الصعود السريع لجمهورية الصين الشعبية بوصفها قوة صاعدة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة النظام الاقتصادي العالمي هذا التنافس لم يعد محصوراً في نطاق التجارة أو التصنيع فحسب بل اتخذ طابعاً شاملاً يمتد إلى التكنولوجيا والقدرة العسكرية والنفوذ

السياسي في المؤسسات الدولية وهو بذلك يمثل نموذجاً جديداً من التفاعلات الدولية التي تتسم بالمزج بين التعاون والمنافسة والاعتماد المتبادل والصراع في آن واحد.

### أولاً: البعد الاقتصادي والتكنولوجي

بدأت ملامح التنافس الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة تتبلور بوضوح منذ اندلاع الحرب التجارية بينهما في عام ٢٠١٨ حين فرضت الاخيرة تعريفات جمركية مرتفعة على السلع الصينية تجاوزت قيمتها ٣٥٠ مليار دولار وردت الصين بإجراءات مماثلة على السلع الأمريكية الزراعية والصناعية ومع أن هذه الإجراءات أظهرت في ظاهرها نزاعاً تجارياً إلا أنها عبّرت في جوهرها عن صراع استراتيجي على قيادة النظام الاقتصادي العالمي ، من هنا اعتبرت الولايات المتحدة التوسع الاقتصادي والصناعي الصيني تهديداً لموقعها القيادي في سلاسل الإنتاج العالمية بينما رأت الصين أن الإجراءات الأمريكية تقف عائقاً أمام مسارها التنموي.

حيث تُظهر البيانات الاقتصادية الحديثة أن حجم التجارة الثنائية بين البلدين لا يزال كبيراً رغم هذه الخلافات والحرب التجارية بين الطرفين ، إذ بلغ نحو 688 مليار دولار عام ٢٠٢٤ وهو ما يعكس استمرار الترابط الاقتصادي العميق بين الاقتصاديين الأكبر في العالم ( U.S.–China Economic and Security Review Commission، 2024 and 175–174).

من جهة أخرى حافظت الصين على مكانتها كأكبر مصدر عالمي للسلع بنسبة تقارب 15% من إجمالي الصادرات العالمية في حين تراجع حصة الولايات المتحدة تدريجياً إلى أقل من 9% أما من حيث الاستثمار في البحث والتطوير فقد وصلت النفقات الصينية إلى 3.6 تريليون يوان أي ما يقدر قيمته بحوالي ٤٩٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ وهو ما يعادل 2.68% من الناتج المحلي الإجمالي لتصبح في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويعكس ذلك التحول من اقتصاد التصنيع والتجميع إلى اقتصاد الابتكار والمعرفة وهو تحول استراتيجي جعل التكنولوجيا ساحة التنافس الأشد بين الطرفين (U.S.–China Economic and Security Review Commission، 2024 180–182).

وفي ظل القيود الأمريكية المفروضة على تصدير التقنيات المتقدمة مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي تبنّت الصين سياسة تقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي وتطوير قدراتها المحلية في مجالات الحوسبة الكمومية والطاقة المتجددة والتقنيات الرقمية هذه المنافسة التكنولوجية فتحت المجال أمام إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية حيث أعادت العديد من الشركات توزيع مصانعها واستثماراتها بين آسيا وأمريكا اللاتينية لتقليل الاعتماد على الصين من جهة والحفاظ على التكامل مع السوق الأمريكية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق برزت فرص محدودة أمام بعض الاقتصادات النامية لتعزيز دورها في سلاسل التوريد مثل توسع صادرات البرازيل الزراعية إلى الصين نتيجة ارتفاع الطلب الصيني على فول الصويا واللحوم ما ساهم في زيادة إيراداتها ومع ذلك يبقى هذا النمط من التبادل قائماً على المواد الأولية ما يحد من القيمة المضافة للدول النامية ويعيد إنتاج التبعية الاقتصادية في صور جديدة.

### ثانياً: البعد العسكري والاستراتيجي

يُعدّ البعد العسكري والاستراتيجي أحد المكونات الجوهرية في بنية التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبي إذ تجاوز الصراع بينهما المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ليأخذ منحى أمنياً واستراتيجياً متصاعداً تتركز ملامحه الرئيسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي أصبحت مسرحاً للتنافس الجيوسياسي بين القوتين.

فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في سباق التسلح بين الجانبين إذ رفعت الصين حجم إنفاقها العسكري إلى ما يقارب 314 مليار دولار عام ٢٠٢٤ في حين بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي نحو 997 مليار دولار في العام نفسه وهو ما يعادل قرابة ثلث إجمالي الإنفاق العسكري العالمي ويعكس هذا التفاوت الكبير رغبة واشنطن في الحفاظ على تفوقها العسكري العالمي من جهة وسعي بكين لتعزيز قدراتها الدفاعية وتمكين حضورها الإقليمي من جهة أخرى.

تركز الصين جهودها في السنوات الأخيرة على تحديث قدراتها البحرية والجوية وبناء منشآت عسكرية في بحر الصين الجنوبي، إلى جانب تطوير ترسانتها الصاروخية البعيدة المدى لتأمين طرق التجارة والطاقة وإرساء معادلة ردع متوازن مع الولايات المتحدة وفي المقابل تسعى واشنطن إلى توسيع نطاق تحالفاتها الدفاعية في الإندو-باسيفيك من خلال ترتيبات أمنية جديدة مثل التحالف الرباعي (QUAD) واتفاق (AUKUS) وذلك بالتعاون مع اليابان وأستراليا والهند بهدف احتواء النفوذ الصيني وضمان حرية الملاحة الدولية وحماية خطوط الإمداد الاستراتيجية (أشرف ٢٠٢٥، ٨٣).

وبمثل مضيق تايوان أحد أبرز بؤر التوتر في هذا السياق لما يحمله من حساسية قومية وأهمية استراتيجية لكل من واشنطن وبكين إذ يمكن لأي احتكاك عسكري أو سوء تقدير في إدارة الأزمة أن يؤدي إلى مواجهة غير مقصودة تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم كما يلاحظ أن الصراع بين القوتين لم يعد مقتصرًا على أدوات القوة التقليدية بل امتد إلى مجالات القوة الجديدة المتمثلة في الفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي والقدرات الفضائية وأمن البيانات والمعلومات وهي مجالات أصبحت تمثل اليوم الركائز الحديثة للقوة الوطنية الشاملة (أشرف ٢٠٢٥، ٨٤).

وتبرز أهمية هذا التحول في أنه يجعل إدارة التنافس بين القوتين أكثر تعقيداً وأقل قابلية للضبط عبر القنوات الدبلوماسية التقليدية نظرًا لتداخل الجوانب التكنولوجية بالأمنية، وتشابك المصالح الاقتصادية مع

رهانات السيطرة على الابتكار والمعرفة ومن منظور استراتيجي أوسع فإن استمرار سباق التسلح بين واشنطن وبكين يُنذر بآثار هيكلية على الاقتصاد العالمي نتيجة تحويل الموارد المخصصة للتنمية البشرية إلى الإنفاق الدفاعي وهو ما يُعمق الفجوة بين دول الشمال والجنوب ويزيد من هشاشة النظام الدولي أمام الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وعليه يمكن القول إن هذا التنافس العسكري المتصاعد لا يمثل مجرد صراع نفوذ إقليمي بل يعكس تحوُّلاً في بنية القوة العالمية باتجاه إعادة توزيع موازينها بين الشرق والغرب بما يجعل منطقة آسيا - الهادئ مركز الصدارة في التفاعلات الدولية خلال العقود المقبلة.

### ثالثاً: البعد السياسي والدبلوماسي

يبرز التنافس بين الولايات المتحدة والصين أيضاً في المجال السياسي والدبلوماسي من خلال الصراع على قواعد الحوكمة الدولية ، فالولايات المتحدة تسعى للحفاظ على النظام الليبرالي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية والقائم على مؤسسات مالية وتجارية مركزها الغرب بينما تتبنى الصين سياسة مزدوجة تهدف من جهة إلى زيادة حضورها في هذه المؤسسات ومن جهة أخرى إلى بناء مؤسسات بديلة أكثر انفتاحاً على الدول النامية ، وقد جسدت رؤيتها للنظام العالمي الجديد من خلال مبادرات متعددة مثل مبادرة الحزام والطريق والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، وبنك التنمية الجديد وهي مؤسسات تموّل مشاريع تنمية ضخمة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بقيمة تجاوزت تريليون دولار خلال العقد الماضي وإن هذه المشاريع وإن أنت تُقدّم على أنها مبادرات تنمية تقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة، فإنها تمثل أيضاً أداة دبلوماسية لتعزيز النفوذ الصيني وإعادة تشكيل مسارات وطرق التجارة والتمويل العالمي بعيداً عن الهيمنة الأمريكية (U.S.-China Economic and Security Review Commission , 2024)

في المقابل تحاول الولايات المتحدة مواجهة هذا الصعود من خلال تعزيز تحالفاتها الاقتصادية والسياسية وإطلاق مبادرات موازية مثل الممر الهندي والتي تستهدف توسيع نطاق نفوذها في الأسواق الناشئة والحفاظ على جاذبية نموذجها الليبرالي غير أن هذا الصراع السياسي بين القوتين يضع العديد من الدول النامية أمام خيارات معقدة حيث تسعى لتحقيق توازن بين الاستفادة من التمويل الصيني والانفتاح على الأسواق الأمريكية دون الوقوع في فخ الاستقطاب الدولي .

### رابعاً: التداعيات العالمية وإعادة صياغة العولمة

لقد أدى التنافس الأمريكي - الصيني إلى تحوّل في طبيعة مفهوم العولمة ذاتها إذ بات النظام الاقتصادي العالمي أكثر انقساماً وتعددية من ذي قبل فالتشابك الاقتصادي بين القوتين العظيمة لم يعد كافياً لردع التوترات السياسية كما لم تعد المؤسسات الدولية قادرة على فرض قواعد موحدة في ظل تزايد النفوذ

المتعدد الأقطاب. وفي الوقت ذاته فإن هذا التنافس يتيح للدول النامية فرصة جديدة للمناورة وإعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية على نحو أكثر استقلالية من خلال تنويع شراكات جديدة والاستفادة من التحولات التكنولوجية والمطلوبة بدور أكبر في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية (المعموري ٢٠٢٠، ٧٧-٨٣). وتُظهر التجارب الحديثة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية أن نجاح الدول النامية في استثمار هذا التنافس يعتمد على قدرتها في بناء استراتيجيات تنمية وطنية مرنة تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار المحلي بعيداً عن الاعتماد الأحادي على أي من القوتين. يمثل التنافس الأمريكي - الصيني في النظام الاقتصادي الدولي انعكاساً لتحوّل بنيوي في العلاقات الدولية حيث لم تعد القوة تُقاس فقط بحجم الناتج المحلي أو الإنفاق العسكري بل بقدرة الدولة على إنتاج المعرفة والتحكم بالتكنولوجيا وإعادة تشكيل المؤسسات العالمية بما يخدم مصالحها. ففي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الحفاظ على هيمنتها في النظام الليبرالي تعمل الصين على ترسيخ نموذج بديل يقوم على التنمية الشاملة والتكامل الاقتصادي جنوب - جنوب وبين هذين المسارين يجد العالم نفسه أمام مرحلة انتقالية جديدة تتحدد فيها ملامح النظام الدولي المقبل والذي سيكون أكثر تعددية وتشابكاً لكنه أيضاً أكثر تعقيداً وتنافساً ومن ثمّ فإن مستقبل هذا التنافس سيعتمد على مدى قدرة القوتين على إدارة خلافتهما عبر التعاون البناء بدلاً من الصدام وعلى قدرة الدول النامية في تحويل هذا التنافس إلى فرصة لتعزيز استقلالها الاقتصادي (United Nations General Assembly 2023).

#### خامساً: الحرب التجارية وحرب العملات

تُعد الحرب التجارية وحرب العملات من أبرز مظاهر التنافس الأمريكي - الصيني في النظام الاقتصادي الدولي حيث تتداخل السياسات التجارية والنقدية لتشكيل أدوات ضغط استراتيجية بين القوتين الاقتصاديتين وقد شهدت هذه الظاهرة تصعيداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مما أثر بشكل كبير على التوازنات الاقتصادية العالمية.

في عام ٢٠٢٤ بلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين حوالي ٦٠٥.٩٢ مليار دولار أمريكي حيث استوردت الولايات المتحدة من الصين بضائع بقيمة ٤٦٢.٣٨ مليار دولار بينما صدرت إليها بضائع بقيمة ١٤٣.٥٤ مليار دولار مما أسفر عن عجز تجاري أمريكي قدره ٣١٨.٨٤ مليار دولار (World Trade Organization 2025).

في أكتوبر ٢٠٢٥ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن فرض رسوم جمركية إضافية بنسبة ١٠٠% على جميع الواردات الصينية اعتباراً من ١ نوفمبر ٢٠٢٥ رداً على القيود الصينية على صادرات المعادن

النادرة هذا التصعيد يُضاف إلى الرسوم الجمركية السابقة مما يزيد من الضغوط على الاقتصاديين الأمريكي والصيني (World Trade Organization 2025).

من جانب آخر شهدت قيمة اليوان الصيني تقلبات ملحوظة مقابل الدولار الأمريكي في أكتوبر ٢٠٢٥ بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليوان حوالي ٧.١٢ مما يشير إلى ضغوط على العملة الصينية نتيجة السياسات التجارية المتبعة هذه التقلبات تؤثر على التوازنات الاقتصادية العالمية حيث يسعى كل طرف لاستخدام سعر الصرف كأداة ضغط في التنافس الاستراتيجي (خليل، أبوزيد، و خليل، ٢٠٢٢، ٥٦). أثرت هذه السياسات بشكل كبير على الاقتصاد العالمي فقد خففت منظمة التجارة العالمية توقعاتها لنمو التجارة العالمية لعام ٢٠٢٦ إلى ٠.٥% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة ١.٨% وذلك بسبب تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على العلاقات التجارية العالمية.

على الصعيد الداخلي أظهرت بيانات وزارة الزراعة الأمريكية ارتفاعاً بنسبة ٥٦% في حالات الإفلاس الزراعي من الفصل ١٢ في العام الماضي نتيجة للرسوم الجمركية الصينية على الصادرات الأمريكية من فول الصويا مما أثر سلباً على المزارعين الأمريكيين.

مما تقدم يمكن القول أن الحرب التجارية وحرب العملات ليستا ظاهرتين منفصلتين بل هما مترابطتان بشكل وثيق حيث تؤثر السياسات التجارية على أسعار الصرف والعكس صحيح هذا التداخل يزيد من تعقيد التنافس بين الولايات المتحدة والصين ويؤثر على استقرار النظام الاقتصادي الدولي.

وهو ما يبرز أهمية فهم العلاقة بين السياسات التجارية والنقدية في سياق التنافس الأمريكي - الصيني إن التصعيد المستمر في هذه المجالات قد يؤدي إلى تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي العالمي مما يستدعي تبني سياسات دولية منسقة تهدف إلى تقليل التوترات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من أهمية البعد الكمي في تحليل موازين القوة بين الولايات المتحدة والصين يمكن رصد مجموعة من المؤشرات البنوية التي تُظهر طبيعة التحول في النظام الاقتصادي الدولي خلال العقدين الأخيرين. فالأرقام التالية لا تعبر عن مجرد بيانات اقتصادية جامدة بل تعكس ملامح التغيير في موازين النفوذ العالمي وتُجسد عملياً البنية المادية لفخ ثيوسيديديس في صورته الحديثة وفيما يأتي عرض مقارنة لأهم المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بين القوتين خلال المدة (٢٠٠١ - ٢٠٢٤)

المؤشر	الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠١	الصين ٢٠٠١	الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٢٤	الصين ٢٠٢٤	الملاحظات التحليلية

النتائج المحلي الاجمالي (ترليون دولار)	١٠.٦	١.٣	٢٧.٥	١٧.٧	الفجوة تَقَصَّت بنسبة تتجاوز ٦٠% خلال عقدين، والصين تقترب من التكافؤ بالقوة الشرائية.
حصة الدولة من التجارة العالمية	١٢.٣	٤.٠	٨.٥	١٤.١	الصين أصبحت أكبر مُصدِّر عالمي منذ ٢٠٠٩ متجاوزة الولايات المتحدة.
الانفاق العسكري (مليار دولار)	٣٤٣	٤٦	٨٦٠	٢٩٦	الصين رفعت إنفاقها بأكثر من ٦ أضعاف خلال العقدين، مع بقاء الفجوة لصالح واشنطن.
نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي %	٣.٣	١.٩	٣.١	١.٦	رغم ارتفاع قيمة الإنفاق الصيني، تظل النسبة أقل من الأمريكية.
الانفاق على البحث والتطوير مليار دولار	٢٧٦	٣٣	٧٦٠	٦٧٠	الصين تقترب من الولايات المتحدة في حجم الاستثمار العلمي.
عدد براءات الاختراع السنوي	١٨٤	٥٠	٣٣٠	١٤٥٠	الصين تتصدر عالمياً في عدد براءات الاختراع منذ ٢٠١٩.
الاحتياطيات النقدية (ترليون دولار)	٠.٠٧	٠.٢١	٠.٢	٣٠.٧	الصين تمتلك أكبر احتياطي نقدي في العالم، ما يمنحها قدرة تمويلية عالية.
الانبعاثات الكربونية العالمية %	٢٤.٣	١٣.٥	١٥.٨	٣٠.٧	انتقال مركز الثقل الصناعي نحو الشرق، وتزايد مسؤولية الصين البيئية.
حصة الدولة في الاقتصاد الرقمي العالمي %	٤٤	٤	٣٦	٢٨	الصين تقدمت بقوة في التكنولوجيا الرقمية لكنها ما تزال خلف الولايات المتحدة نوعياً.
قوة العمل مليون شخص	١٤٧	٧٣٠	١٦٥	٧٨٠	الصين ما تزال تمتلك قوة عمل ضخمة لكنها تواجه شيخوخة سكانية متزايدة.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد الدولي (IMF) قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠٢٤ و النشرة الاحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، آذار ٢٠٢٥ ومنظمة التجارة العالمية (WTO) تقرير التجارة العالمية ٢٠٢٤ والتقرير السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لإبحاث السلام ، نيسان ٢٠٢٥.

تشير التحولات المترابطة منذ مطلع الألفية الجديدة إلى أنّ التنافس بين الولايات المتحدة والصين لم يعد قائماً على فجوة أحادية تميل بوضوح لصالح واشنطن بل تحوّل تدريجياً إلى فجوة متناقصة في أغلب المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بما يجسّد البنية المادية لفخ ثيوسيديديس في شكله المعاصر فقد نجحت الصين منذ عام ٢٠٠١ في مضاعفة ناتجها المحلي أكثر من ثلاث عشرة مرة، منتقلة من

اقتصاد موجّه إلى اقتصاد سوق يعتمد على التصدير والإنتاج الصناعي المتقدم، بينما حافظت الولايات المتحدة على تفوق نوعي في الابتكار والبحث العلمي والخدمات المالية. وهكذا تضيق الفجوة في الحجم الاقتصادي، لكن الفارق النوعي ما زال يميل لصالح واشنطن.

وعلى الصعيد العسكري ما تزال الولايات المتحدة تتصدر العالم في حجم الإنفاق العسكري غير أنّ الصين حققت قفزات سريعة في تطوير قدراتها البحرية والصاروخية والفضائية معتمدة على إستراتيجية الردع الإقليمي الفعّال بدلاً من الانخراط في سباق تسلّح شامل ويعكس هذا التحول سعي بكين إلى تحقيق توازن ردعي يمنحها مجالاً أوسع للمناورة دون مواجهة مباشرة مع القوة الأمريكية.

أما في المجال التكنولوجي فقد بات العقد الأخير شاهداً على صعود صيني لافت في الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والاتصالات G 5 و G 6 والفضاء التجاري ومع ذلك ما زالت الفجوة التقنية قائمة نوعياً بفعل القيود الغربية المفروضة على نقل التكنولوجيا المتقدمة وهو ما يحافظ على مستوى من التفوق الأمريكي، وإن كان آخذاً في التراجع النسبي.

وفي بُعد الاعتماد الاقتصادي المتبادل أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لأكثر من ١٢٠ دولة فيما تعتمد كبرى الشركات الأمريكية على القاعدة الصناعية الصينية في عملياتها الإنتاجية إلا أنّ هذا الترابط بدأ يتخذ منحى مزدوجاً تعاون اقتصادي لا غنى عنه من جهة وتوتر استراتيجي متزايد من جهة أخرى خصوصاً مع بروز سياسات فك الارتباط الجزئي وإعادة توطين سلاسل التوريد.

وفي مجال القوة الناعمة ما تزال الولايات المتحدة تمتلك عناصر التفوق الثقافي والإعلامي والأكاديمي وشبكات التحالفات الدولية، في حين تسعى الصين إلى بناء نفوذ بديل عبر مبادرة الحزام والطريق ودبلوماسية البنية التحتية والاستثمار، بما يعكس اختلاف أدوات التأثير لا جوهره.

انطلاقاً من ذلك يمكن القول إنّ المرحلة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٢٤ تمثل نقطة انعطاف في هيكل القوة الدولية؛ إذ تراجعت الأحادية الأمريكية أمام صعود قوة آسيوية صاعدة تُعيد توزيع مراكز الثقل في النظام العالمي نحو الشرق كما أنّ توازن الردع الاقتصادي والعسكري بدأ يفرض نمطاً من "التنافس المُدار الذي يجنب الصدام المباشر ويؤسس لبيئة شبه متعددة الأقطاب وفي ظل تسارع الثورة التكنولوجية وتحول الذكاء الصناعي والبيانات إلى عناصر حاسمة في تحديد معايير النفوذ أصبح ميزان القوة في القرن الحادي والعشرين يُقاس بالقدرة على الابتكار والمعرفة أكثر من التفوق في الجيوش والأساطيل.

### المطلب الثاني: فرص تفادي الفخ وإدارة التنافس

#### أولاً: آليات الردع المتبادل وضمان الاستقرار الاستراتيجي

تقوم فرص تفادي الصدام بين الولايات المتحدة والصين على بنية ردع متبادل متكاملة تُبقي ميزان القوة في حالة من التوازن الحرج يقوم هذا الردع على فرضية أن أي هجوم أو تصعيد مسلح بين الطرفين

سيُنتج ردًا كارثيًا متبادلًا يجعل الحرب خيارًا انتحاريًا لا ربح فيه غير أن مفهوم الردع في السياق الأمريكي - الصيني لم يعد مقتصرًا على البعد النووي بل تطوّر ليشمل الردع السيبراني والفضائي والبحري فقد وصلت القدرات النووية للطرفين إلى حالة تدمير مؤكد متبادل منذ سبعينيات القرن العشرين حيث تمتلك الدولتان ما يقارب ٤٣٠٠ رأس نووي فعّال قيد التشغيل مع خطط لرفع العدد من قبل الصين بحلول عام ٢٠٣٠ وفق التقديرات الدفاعية الحديثة (أبو العلا ٢٠٢٢، ٤٥-٤٨).

يُضاف إلى ذلك أن الردع التقليدي يعتمد اليوم على عناصر متعددة منها الانتشار البحري الأمريكي الذي يغطي ٦٠% من أسطوله في المحيط الهادئ مقابل التوسع البحري الصيني الذي تضاعف خلال العقد الأخير ليصل إلى أكثر من ٣٥٠ قطعة بحرية بينها حاملتا طائرات وقاربة ٨٠ غواصة هجومية ومع ذلك فإن التكافؤ الكلي لا يزال بعيدًا إذ يتجاوز الإنفاق العسكري الأمريكي ٨٥٠ مليار دولار سنويًا مقابل نحو ٢٢٥ مليار دولار للصين ما يجعل الحرب المباشرة احتمالًا عالي الكلفة للطرفين وهنا يظهر أن التوازن الردع لا يقوم على التفوق المطلق بل على إدراك متبادل لعدم جدوى الحسم العسكري وهو ما أسهم في خلق استقرار استراتيجي نسبي يتيح إدارة التنافس دون الانزلاق إلى صراع شامل (جونز وآخرون ٢٠٢٣، ٢٥).

#### ثانيًا: المؤسسات الدولية كإطار لاحتواء التنافس

تُعد المؤسسات الدولية أحد أهم صمامات الأمان في العلاقات بين القوى الكبرى حيث تلعب دورًا محوريًا في خلق بيئة تفاوضية مستمرة تحد من احتمالات سوء التقدير الاستراتيجي بحيث تُظهر بيانات الاجتماعات الثنائية أن نسبة اللقاءات ضمن أطر مؤسسية مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين تشكل جزءًا هامًا من الحوار هذا التكتيف المؤسسي في الحوار يقلل من احتمالات الانزلاق نحو الصدام ويُبقي قنوات الاتصال مفتوحة حتى في ذروة التوتر وكما حدث أثناء أزمة تايوان في ٢٠٢٢، وأزمة البالونات عام ٢٠٢٣ حيث لعبت قنوات الاتصال عبر مجلس الأمن رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) دورًا مهمًا في ضبط الإيقاع التفاعلي.

إن وجود نظام مؤسسي عالمي مرن يُسهم كذلك في تقنين السلوك الدولي وإضفاء الشرعية على القرارات الاقتصادية والأمنية الكبرى وهو ما يعزز قدرة النظام الدولي على امتصاص الصدمات التي قد تنشأ عن التحولات في ميزان القوة فالهيمنة الأمريكية لا يمكنها الاستمرار إلا عبر انخراط مؤسسي يتيح مشاركة الآخرين في صياغة القواعد بينما يُعد قبول الصين بالمنظومة القائمة نوعًا من التعايش المؤسساتي الذي يجنبها المواجهة المباشرة مع العالم الغربي .

ثالثًا: الترابط الاقتصادي كقيد بنيوي على التصعيد

يمثل الترابط الاقتصادي بين القوتين أبرز العوامل الكابحة للحرب إذ تشير الإحصاءات واغلب الدراسات إلى أن حجم التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين تجاوز في عام ٢٠٢٤ حاجز 658.9 مليار دولار رغم الحرب التجارية والقيود التكنولوجية ، كما بلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الصين نحو 118 مليار دولار في حين تحتفظ الصين بما يزيد على 750 مليار دولار من السندات الأمريكية هذه الأرقام تعكس حالة اعتماد متبادل تجعل كلفة أي مواجهة عسكرية غير محتملة العواقب اقتصاديًا ليس فقط للطرفين بل للاقتصاد العالمي بأسره الذي يعتمد على سلاسل الإمداد الصينية والأسواق الأمريكية في آن واحد(أشرف، ٢٠٢٥، ٧-٨).

إلى جانب ذلك فإن الارتباط البنوي في الاقتصاد الرقمي وسلاسل التكنولوجيا المتقدمة (مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي) يجعل من الصعب فصل النظامين الاقتصاديين دون خسائر متبادلة جسيمة حيث تشير تقديرات مؤسسات التمويل الدولية إلى أن صدمة اقتصادية ناجمة عن حرب محدودة في مضيق تايوان قد تخفض الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٦% خلال عام واحد وتكلف الاقتصاد الأمريكي وحده أكثر من ١.٥ تريليون دولار ومن ثم فإن الاقتصاد العالمي ذاته أصبح أداة ردة إستراتيجية غير مباشرة تمنع الانزلاق إلى الصراع (منظمة التجارة العالمية ٢٠٢٤) .

#### رابعًا: الدور الإقليمي في تخفيف التوترات

تكتسب الدول الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أهمية متزايدة في إدارة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، إذ تعمل دول مثل اليابان والهند وأستراليا وكوريا الجنوبية كأطراف فاعلة تساهم في خلق توازن إقليمي يقلل من احتمالات التصادم المباشر بين القوتين العظميين وتشير البيانات إلى أن حجم التجارة بين الصين ودول الآسيان تجاوز ٩٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ ما يعكس درجة عالية من الاعتماد المتبادل وتشجع هذه الدول على تفضيل الاستقرار والحوار بدلاً من الانخراط في صراعات حادة. كما يوضح تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول الأمن الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، أن الترتيبات الإقليمية مثل الرباعي (QUAD) واتفاق RCEP توفر إطارًا يمكن من خلاله موازنة النفوذ الأمريكي والانخراط الصيني وتحويل المنافسة الثنائية إلى نوع من التعاون الإداري والاقتصادي قابل للإدارة مما يقلل من حدة الاستقطاب الجيوسياسي ويبرز أيضًا الدور الحيوي للشراكات الدفاعية والتحالفات متعددة الأطراف حيث تستثمر اليابان وكوريا الجنوبية والهند في تحديث قواتها المسلحة والاعتماد على أنظمة حديثة للرصد والإنذار المبكر. ويشير التقرير إلى أن اليابان ستصل نسبة الإنفاق الدفاعي فيها إلى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧ بينما تواصل الهند وأستراليا تحديث قدراتها البحرية والجوية، بما يعكس حرص هذه الدول على الحفاظ على توازن رادع دون الانزلاق إلى صراع مباشر (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٥، ١٢-١٣).

كما تلعب المؤسسات الإقليمية مثل آسيان دورًا محوريًا في الحفاظ على قنوات الحوار وتقليل احتمالات سوء التقدير الاستراتيجي بين القوى الكبرى ويُظهر هذا الدور أثره في إدارة النزاعات في بحر الصين الجنوبي وكذلك من خلال تعزيز التعاون البحري متعدد الأطراف عبر مناورات مثل مالابار التي تضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند

بناءً على ذلك يمكن القول إن القوى الإقليمية تمثل أداة فعالة لتخفيف حدة التنافس الأمريكي- الصيني من خلال تعزيز التعددية المرنة وربط المصالح الاقتصادية بالأمنية وتفعيل قنوات التعاون المؤسسي بما يساهم في الحفاظ على استقرار النظام الإقليمي ويحد من مخاطر التصعيد العسكري المباشر.

#### خامسًا: القيادة الاستراتيجية والاعتدال كطريق لتفادي الفخ

إن العامل الحاسم في تجنب فخ ثيوسيديديس يكمن في طبيعة القيادة الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، فالتاريخ يثبت أن لحظات التحول في ميزان القوة لا تؤدي إلى الحرب إلا إذا ترافق معها سوء إدارة سياسية وغياب قنوات عقلانية للتفاهم ويُظهر تحليل السلوك الصيني والأمريكي خلال العقدين الماضيين أن كلا الطرفين بات يدرك أن الحرب لم تعد أداة واقعية لتحقيق النفوذ وأن إدارة التنافس ضمن حدود مقبولة تحقق مكاسب أكبر من المخاطرة بالمواجهة.

تشير المقارنات الاستراتيجية إلى أن الصين تسعى نحو التفوق النوعي المحدود لا الهيمنة الشاملة بينما تركز الولايات المتحدة على القيادة المقيدة بالتوازن ، وهو ما يعكس انتقال النظام الدولي من صراع صفري إلى تنافس قابل للإدارة القيادة المتزنة والاعتدال في استخدام القوة مقترنين بالتربط الاقتصادي والردع المتبادل تُكوّن مجتمعة شبكة توازن ديناميكية تتيح تفادي الفخ وتحويل التنافس إلى تعايش استراتيجي طويل الأمد يحافظ على الاستقرار العالمي دون كسر ميزان القوى(عبد الله ٢٠٢٤ ، ٦٧).

#### المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية للصراع وسيناريواته المحتملة

دائمًا ما كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين تتسم بتعقيدٍ متزايدٍ يشمل الأبعاد الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ، حيث تمثل العلاقة بين القوتين العظميين في القرن الحادي والعشرين البوصلة التي يتحدد على أساسها شكل النظام الدولي القادم فالتشابك بين المصالح والمخاوف والاعتماد المتبادل إلى جانب التنافس الحاد والحذر على النفوذ يجعل مستقبل هذه العلاقة مفتوحًا على احتمالاتٍ متباينة تتراوح بين المواجهة الشاملة والتعايش المنضبط والتوازن المتعدد الأقطاب. ومع تسارع التحولات في موازين القوى وتنامي قدرات الصين الاقتصادية والتكنولوجية يقف العالم أمام مرحلة انتقالية دقيقة يتوقف فيها شكل النظام العالمي على كيفية إدارة هذا التنافس وليس على القدرة على حسمه.

هنا واستناداً إلى المنطق الواقعي البنوي في العلاقات الدولية سيما فرضية فخ ثيوسيديديس التي تشير إلى أن خوف القوة المهيمنة من صعود منافسٍ جديد قد يدفعها نحو الحرب يمكن بلورة ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل العلاقات بين الطرفين ، وتمثل هذه السيناريوهات خارطة طريق محتملة لوجهة النظام الدولي خلال العقدين القادمين.

### أولاً: سيناريو الصدام الاستراتيجي : تحديات الانقسام الاقتصادي والتكنولوجي

يُعد هذا السيناريو الأكثر تشاؤماً وينطلق من فرضية أن استمرار الصعود الصيني ورفض الولايات المتحدة التنازل عن موقعها المهيمن سيؤديان إلى مواجهة استراتيجية مفتوحة تشبه في كثير من ملامحها الحرب الباردة السابقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وإن كانت بصيغة أكثر تعقيداً وتكنولوجية. تبدأ ملامح هذا المسار بتصاعد الإجراءات العدائية غير المباشرة بين الطرفين ( U.S.-China Economic and Security Review Commission ، 2024):

١. فرض القيود التجارية والتكنولوجية.
  ٢. فرض عقوبات متبادلة.
  ٣. تصاعد حدة الحرب المعلوماتية.
  ٤. والتوسع في المناورات العسكرية في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان بما يعزز خطر سوء التقدير والانزلاق إلى مواجهة غير مقصودة (صخور ٢٠٢٠، ٧٤).
- حيث تعكس المؤشرات الاقتصادية والعسكرية جانباً مهماً من هذه الصورة إذ بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي في عامي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ ما مجموعه 1799.7 مليار دولار ( 1.8 تريليون دولار) مقابل 610 مليار دولار للصين لنفس المدة وهو فارق كبير من حيث الكم إلا أن التفوق النوعي الصيني في مجالات الذكاء الاصطناعي والقدرات السيبرانية وصناعة الفضاء يُقلص من أهمية هذا التفاوت فيما تُظهر المؤشرات التجارية أن حجم التبادل بين الطرفين بدأ يشهد تراجعاً نسبياً إذ انخفضت واردات الولايات المتحدة من الصين بنسبة 22.9% في سبتمبر ٢٠٢٥ نتيجة للرسوم الجمركية وسياسات إعادة توطين الصناعات داخل أمريكا وهو ما يعكس توجهاً واضحاً نحو تقليص الاعتماد المتبادل وفك الارتباط الاقتصادي (CaixaBank Research ، 2024).

في ظل هذا المسار يتجه العالم نحو انقسام اقتصادي وتكنولوجي مزدوج تشكل فيه الولايات المتحدة محوراً غربياً يمتد ليشمل أوروبا واليابان وكندا وأستراليا بينما تتزعم الصين محوراً مضاداً يركز على روسيا ودول الجنوب العالمي من خلال مبادرات مثل الحزام والطريق والبريكس وبنك التنمية الآسيوي الجديد.

هذا الانقسام المحتمل لا يقتصر على البُعد الاقتصادي بل يمتد إلى الجغرافيا السياسية والرقمية حيث يُتوقع قيام منظومتين متوازيتين للإنترنت والتجارة والتمويل العالمي إحداهما تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والأخرى بقيادة الصين مما يعيد تشكيل البنية العميقة للنظام الدولي اقتصادياً وسياسياً. ورغم أن هذا السيناريو يبدو واقعياً في ضوء اشتداد التنافس إلا أنه يحمل في طياته مخاطر جسيمة إذ سيؤدي إلى تباطؤ النمو العالمي وتآكل التعاون في قضايا المناخ والطاقة وزيادة احتمالات اندلاع صراعات بالوكالة في مناطق التماس الآسيوية إضافة إلى تصاعد النزعات القومية على حساب التعاون الدولي ، كما أنه سيعيد إنتاج مناخ الشك وانعدام الثقة الذي ساد خلال القرن العشرين مع اختلاف الوسائل والأسلحة والساحات.

### ثانياً: سناريو التعاون في مواجهة التحديات العابرة للحدود

يُعد السيناريو التعاوني الأكثر اتساقاً مع منطق العقلانية الاستراتيجية ويقوم على قناعة مفادها أن كلفة الصدام بين القوتين تفوق بكثير أي مكسب محتمل وأن الحفاظ على الاستقرار العالمي يتطلب إدارة التنافس ضمن قواعد مقبولة للطرفين.

حيث تُدرك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهما يشكل عائقاً حقيقياً أمام الانفصال الكامل إذ يتجاوز حجم التبادل التجاري الثنائي 650 مليار دولار سنوياً في حين يعتمد الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة على المنتجات الصينية كما تعتمد بكين على الأسواق الأمريكية والأوروبية لتصريف صادراتها والحفاظ على نموها الداخلي.

يعتمد هذا السيناريو على التعايش الاستراتيجي من خلال بناء أطر واضحة لإدارة الخلافات وتوسيع مجالات التعاون الانتقائي فالصين على سبيل المثال باتت اليوم رائدة عالمياً في مجال الطاقة النظيفة حيث بلغت صادراتها من الألواح الشمسية نحو 236 جيجاوات في عام ٢٠٢٤ وهذا يمثل زيادة بنسبة ١٣% مقارنةً بعام ٢٠٢٣ حيث كانت الصادرات تبلغ حوالي ٢٠٨ جيجاوات وهو ما يفتح آفاقاً واسعة للتعاون مع الولايات المتحدة في مشاريع التحول الطاقوي وسياسات مكافحة التغير المناخي من جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء تحالفاتٍ تكنولوجية مرنة مع دولٍ آسيوية مثل اليابان والهند وكوريا الجنوبية لتأمين سلاسل التوريد دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة مع التتين الصيني (2024 International Monetary Fund).

مما تقدم ومن الناحية الاستراتيجية يرتكز هذا السيناريو على ثلاث ركائز أساسية:

١. الردع المتبادل القائم على توازن القدرات النووية والتكنولوجية بما يجعل خيار الحرب المباشرة شبه مستحيل.

٢. الاعتماد الاقتصادي المتشابك الذي يفرض حدوداً طبيعية على أي تصعيدٍ تجاري أو مالي.

٣. المؤسسات الدولية التي تظل قادرة على لعب دور الوسيط والحكم في النزاعات الاقتصادية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين.

إن هذا النموذج لا ينفى وجود التنافس لكنه ينقله من ساحة المواجهة إلى ساحة الإدارة الاستراتيجية بحيث يصبح التنافس وسيلة لتحسين الأداء الاقتصادي والتكنولوجي لكل طرف دون المساس بأسس الاستقرار العالمي وهو السيناريو الذي يُرجّحه العديد من المفكرين الاستراتيجيين في الغرب والشرق على حد سواء باعتبارهما المسار الأكثر واقعية في ظل تشابك المصالح وتعمّد التحديات العابرة للحدود.

### ثالثاً: من فخ الصدام إلى تعدد الاقطاب والتوازن العالمي

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن النظام الدولي يتجه تدريجياً نحو التعددية القطبية اقتصادياً وسياسياً بحيث لا تعود الهيمنة حكراً على دولة واحدة بل تُوزع القوة بين عدة مراكز اقتصادية وسياسية كبرى في هذا الإطار لا تكون العلاقة بين الولايات المتحدة والصين علاقة صفرية بل جزءاً من منظومةٍ أوسع من التفاعلات التي تشمل الاتحاد الأوروبي والهند وروسيا والبرازيل وغيرها من القوى الصاعدة.

تسعى الصين ضمن هذا المسار إلى تعزيز حضورها في الاقتصاد العالمي عبر مبادرة الحزام والطريق التي تجاوزت قيمة تجارتها مع الدول الشريكة فيها 92.4 مليار دولار في عام ٢٠٢٣ ما يجعلها أداة مركزية في توسيع نفوذ بكين في آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية وفي المقابل يعمل الاتحاد الأوروبي على بلورة استراتيجية (البوابة العالمية) كخيارٍ تنموي بديل يسعى إلى تعزيز الشراكات المستدامة مع دول الجنوب (2024 World Bank)

أما التكتلات الجديدة مثل مجموعة دول البريكس وبنك التنمية الجديد فهي تُسهم في إعادة تشكيل بنية النظام المالي الدولي من خلال تقليص هيمنة الدولار الأمريكي وزيادة استخدام العملات الوطنية في التبادلات التجارية وهو ما يعزز الاتجاه نحو تعدد المراكز النقدية والاقتصادية في العالم.

في ظل هذا المشهد يُتوقع أن تتجه العلاقات الدولية إلى نوعٍ من الاستقرار النسبي القائم على التوازن المرن بحيث تحتفظ الولايات المتحدة بمكانتها كقوةٍ عظمى مهيمنة جزئياً بينما تواصل الصين صعودها الاقتصادي والتكنولوجي دون أن تصل إلى هيمنة مطلقة وفي هذا السياق، تبرز قوى إقليمية أخرى كعناصر موازنة إضافية داخل النظام الدولي الجديد، مما يقلل من احتمالات المواجهة المباشرة ويعزز فرص التعاون متعدد الأطراف.

مما تقدم تُظهر السيناريوهات الثلاثة أن مستقبل التنافس الأمريكي - الصيني ليس مرهوناً بعاملٍ واحد بل هو نتاج تفاعلٍ معقّد بين الخوف المتبادل والمصالح الاقتصادية والتوازنات الإقليمية والقدرة على إدارة التغيرات البنوية في النظام الدولي.

فإذا استطاع الطرفان أن تُحافظا على قنواتٍ مؤسسية للحوار وتُديرا لخلافاتهما ضمن إطارٍ منضبطٍ قائمٍ على المصالح المشتركة فإن العالم سيتجه نحو تعايشٍ استراتيجيٍ وتعددية متوازنة تضمن استقرار النظام الاقتصادي الدولي وتُجنّب البشرية صدام القوى الكبرى أما إذا تصاعدت سياسات الاستفزاز والمواجهة الأيديولوجية فإن العالم سيجد نفسه أمام حرب باردة جديدة تُعيد تقسيم مناطق النفوذ وتُهدد بخلق استقطاب دولي حاد.

في كلتا الحالتين يظلّ مستقبل النظام العالمي مرهونًا بقدرة القوى الكبرى على تجاوز منطق فخّ ثيوسيديديس نحو منطق إدارة التنافس أي الانتقال من سباق الصدام إلى سباق الحكمة ومن عقلية الإقصاء إلى عقلية التوازن والمشاركة وهي معادلة صعبة لكنها تمثل الطريق الوحيد للحفاظ على السلم الدولي في القرن الحادي والعشرين.

### الخاتمة :

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن احتمالية اندلاع صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية ليست قدرًا محتومًا بل نتيجة مشروطة بطبيعة إدارة الطرفين للتنافس القائم بينهما وبقدرة النظام الدولي على استيعاب التحولات البنوية الجارية.

وقد سعت الدراسة إلى اختبار هذه الفرضية في ضوء مفهوم فخ ثيوسيديديس الذي يفترض أن الخوف من صعود قوة جديدة يدفع القوة المهيمنة نحو ردود فعل قد تنتهي بصدام شامل كما تناول البحث انعكاسات هذا التفاعل على بنية النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.

ومن خلال البحث والتحليل أظهرت النتائج أن العلاقة بين القوتين لا يمكن اختزالها في ثنائية الحرب أو السلم بل تتجسد في نمطٍ مركّبٍ من التنافس والتعاون المتداخل يفرضه طبيعة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتشابك المصالح التكنولوجية والمؤسسية كما تبين أن استحضار الفخ في السياق المعاصر ينبغي أن يُفهم بوصفه تحذيرًا تحليليًا أكثر من كونه قانونًا حتميًا للصراع.

فالعالم اليوم يختلف جذريًا عن البيئة التاريخية التي وصفها ثيوسيديديس إذ تمتلك القوى الكبرى أدوات ردع نووي وتكنولوجي ومؤسسات متعددة الأطراف قادرة على احتواء التصعيد وإدارته ضمن حدود مقبولة. إن ما توصل إليه البحث يؤكد أن تجاوز منطق الفخ لا يتحقق بإلغاء التنافس بل بإدارته عقلاً من خلال مزيج من الردع المتبادل والانخراط المؤسسي والتوازن الاقتصادي والدبلوماسية المرنة التي تستند إلى المصالح المشتركة لا إلى الهواجس الصفرية ومن ثم فإن مستقبل النظام الدولي لن يُحدّد بميزان القوة فحسب، بل بميزان الحكمة في إدارتها.

### الاستنتاجات :

١. أن فخ ثيوسيديديس ليس قانوناً للحرب بل إطاراً تفسيريّاً مرناً يصلح لفهم ديناميكيات التحول في موازين القوة بشرط إدماج العوامل الإدراكية والسيكولوجية إلى جانب القدرات المادية للدول. فالهزيمة ليست نتيجة الصعود بحد ذاته بل نتيجة سوء إدراك الصعود وغياب آليات الاحتواء.
٢. أن طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني تُظهر نموذجاً جديداً من الفخ المشروط يقوم على صراع اقتصادي وتكنولوجي أكثر من كونه عسكرياً مباشراً وهو ما يعكس تحوّل الحروب من المجال المادي إلى المجال الرمزي والمعرفي.
٣. أن الترابط الاقتصادي العالمي أصبح عامل ردع استراتيجي فعّال يمنع انزلاق القوى الكبرى إلى مواجهة مباشرة إذ تُظهر الأرقام أن أي صراع مسلح بين القوتين سيحدث صدمة اقتصادية عالمية تفوق كلفتها كل مكاسب الهيمنة.
٤. أن مستقبل النظام الدولي يتجه نحو تعددية قطبية مرنة يكون فيها الصراع على النفوذ مؤسسياً أكثر منه عسكرياً بحيث تتوزع القوة بين مراكز اقتصادية وسياسية متعددة وتغدو المؤسسات الدولية والحوافز الاقتصادية أدوات التوازن الجديدة بدل التحالفات الصلبة والحروب المفتوحة.

### التوصيات :

١. تعزيز آليات الحوار المؤسسي بين الولايات المتحدة والصين ضمن أطر الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي لضمان إدارة التنافس في بيئة قانونية ودبلوماسية تقلل من احتمالات سوء الفهم الاستراتيجي.
٢. تبني نموذج الردع الاقتصادي المتبادل كأداة جديدة للسلام العالمي من خلال تكثيف التشابك الإنتاجي والاستثماري بين القوتين بما يجعل الحرب خياراً غير ممكن حسابياً ولا عقلياً.
٣. تمكين الدول النامية من استثمار التنافس الأمريكي - الصيني لصالح تنميتها عبر بناء شراكات متوازنة مع الطرفين وتعزيز استقلالها الاقتصادي وعدم الانخراط في استقطابات المحاور الدولية.

### المصادر باللغة العربية:

١. أبو العلاء، عبد المجيد ، ٢٠٢٢، ردع الصين: التحالفات الأمريكية الجديدة في عهد إدارة بايدن، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
٢. أشرف، نسبية. ٢٠٢٥. "التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: تحليل نقدي." المجلة الدولية للسياسات العامة، مجلد ٤، عدد ١، مصر.
٣. أشرف، نسبية. ٢٠٢٥. التنافس الصيني-الأمريكي في جنوب شرق آسيا: تحليل نقدي. المجلة الدولية للسياسات العامة، مجلد ٤، عدد ١، مصر.
٤. بوبكر، فادية. ٢٠٢٣. فخ ثيوسيديديس وثنائية صعود / تراجع القوى الدولية: الصين والولايات المتحدة نموذج مجلة إدارة، المجلد ٣٠، العدد ٥٩، الجزائر.
٥. تقرير التجارة العالمية ٢٠٢٤: ديناميكيات سلاسل القيمة والتجارة الرقمية. جنيف: منظمة التجارة العالمية.
٦. ثيوسيديديس. ٢٠١٠، تاريخ الحرب البيلوبونيسية. ترجمة دينا الملاح وعمرو الملاح، أبوظبي: المجمع الثقافي.
٧. خليل، محمد، صبري أحمد أبو زيد، ونصر سالم خليل. ٢٠٢٢. "الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين." المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١٣، العدد ٣، مصر.

٨. صخور، باهر مردان، ٢٠٢٠، العلاقات الأمريكية الصينية: دراسة في الحوار الاقتصادي والاستراتيجي، بغداد: دار انكي للنشر والتوزيع.
٩. عبد الله، محمد سعيد. ٢٠٢٤. "التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين وإمكانية تفادي فخ ثيوسيديديس." مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٢، الجامعة الأردنية.
١٠. المعموري، عبد علي، ٢٠٢٠، القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال، بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.
١١. هلال، علي علاء الدين، ٢٠١٨، النظام الدولي الجديد: من القطبية الثنائية إلى الأحادية المتغيرة. القاهرة: دار الشروق.
١٢. اليسون، غراهام. ٢٠١٨. حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس. ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان. بيروت: دار الكتاب العربي.

#### المصادر باللغة الانكليزية:

1. Allison, Graham. 2017. *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* Boston: Houghton Mifflin Harcourt.
2. CaixaBank Research. 2024. The decoupling of the US and China accentuates the fragmentation of the global economy. <https://www.caixabankresearch.com/en/economics-markets/activity-growth/decoupling-us-and-china-accentuates-fragmentation-global-economy>
3. Hanania, Richard. 2021. "The 'Thucydides Trap' Does Not Explain Geopolitics." Accessed December 22, 2021. <https://www.richardhanania.com/p/the-thucydides-trap-does-not-explain>
4. International Monetary Fund (IMF). 2024. Trade Balances in China and the US Are Largely Driven by Domestic Macro Forces. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/09/12/trade-balances-in-china-and-the-us-are-largely-driven-by-domestic-macro-forces>
5. Jones, Matthew, et al. 2023. China's Evolving Approach to Integrated Strategic Deterrence. Translated into Arabic. United States: RAND.
6. Kennedy, Paul. 1987. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York: Random House.
7. Thucydides. 1972. *History of the Peloponnesian War*. United Kingdom: Penguin Classics.
8. U.S.-China Economic and Security Review Commission. 2024. 180–182.
9. U.S.-China Economic and Security Review Commission. 2024. 2024 Annual Report to Congress. Washington, DC: U.S. Government Publishing Office. <https://www.uscc.gov/annual-report/2024-annual-report-congress>
10. U.S.-China Economic and Security Review Commission. 2024. U.S.–China Competition in Emerging Technologies. November 2024, 174–175. [https://www.uscc.gov/sites/default/files/2024-11/Chapter\\_3--U.S.-China\\_Competition\\_in\\_Emerging\\_Technologies.pdf](https://www.uscc.gov/sites/default/files/2024-11/Chapter_3--U.S.-China_Competition_in_Emerging_Technologies.pdf)
11. United Nations General Assembly. 2023. Report of the Secretary-General on the Work of the Organization (A/78/379). New York: United Nations. [https://digitallibrary.un.org/record/4022328/files/A\\_78\\_379-EN.pdf](https://digitallibrary.un.org/record/4022328/files/A_78_379-EN.pdf)
12. World Bank. 2024. Global Economic Prospects: Multipolarity and Emerging Market Dynamics. Washington, DC: World Bank. <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects>.